المعلمين على فهم الإهمال وفهم دور الشاهد الخبير في عملية إقامة الدعوى القانونية. ومن خلال ذلك ينصح المعلمون بأن يبدأوا بفحص وتقدير ممارستهم المنهجية بنفس الطريقة. وإذا استخدمت تلك العمليات على نحو فعال، فإنها ستساعد في ترقية ثقافة الصحة والسلامة والأمن في المدارس والتي يمكن أن تساعد في خفض عدد الدعاوى التي تنجح في إثبات مسؤولية المدرسة. ويختم النقاش بوضع مدخلين مختلفين ولكنهما متكاملان لإدارة الممارسة الآمنة في الاعتبار.

الإهمال، والتأمين، والتعويض:

يمكن أن يستغرق الخصم فترة تصل إلى ثلاث سنوات من تاريخ الحادث لإنهاء الإجراءات القانونية ولإثبات دعوى الإهمال. وهذه بداية عملية مخويلة تحتاج إلى صبر جميل وقدر كبير من قوة الشخصية. وترتبط معظم دعاوى الإهمال في هذه الأيام بالمال؛ فالخصم يسعى إلى الحصول على التعويض أكثر مما يسعى إلى إثبات عدم الجدارة والكفاءة المهنية.

ووفقا لقوانين المسؤولية بالنيابة، فإن أصحاب العمل مسؤولون عن إهمال الموظفين الذين يعملون لديهم. (Croner, 1993: 3) وفي الفترة السابقة على قانون التعليم لعام 1988 ألقيت المسؤولية على المؤسسات التعليمية المحلية LEAs ولكن الإدارة المحلية للمدارس قد غيرت ذلك، وألقيت المسؤولية على الهيئة الحاكمة. ومن المهم أن يعرف المعلمون بدقة ما هي مسؤولياتهم لكي لا يقعوا تحت خائلة المسؤولية الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم بحاجة لأن يدركوا أن المسؤولية بالإنابة لا تغطي الأفعال التي تحدث خارج نطاق عملهم، وأن تغطية التأمين الشخصي مهمة جدا. وفي هذا السياق يستخلص جولد وسميريني (Gold & Szemerenyi, 1997: 20) ما يلي:

> إن قانون الإهمال باختصار وبكل بساخة
> يقول بأن على كل امرءٍ واجبات يعتني بها فيما

يتعلق بمن هم عرضة لخطر يمكن التنبؤ به إذا لم يعتن بتلك الواجبات. وأنه يتحتم أن يكون هناك خطأ ما من قبل فرد معين، ويترتب عليه تلف أو ضرر ما لشخصٍ آخر يفترض أنه سيعاني من هذا الخطأ.

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يعزى التلف إلى الإهمال. فأي خرق للقانون العام، أو لواجب الرعاية، أو الواجب القانوني، والذي يؤدي إلى الإصابة أو الخسارة ربما يسمح للمتضرر بأن يبدأ في الادعاء وطلب التعويض.

وحتى ثمانينات القرن الماضي فإن معظم الجوانب المألوفة للإهمال قد ارتبطت بواجب الرعاية لتوفير الأمن البدني للتلاميذ. ومع ذلك فقد أصبح معروفا أن على المدارس مسؤولية في تقديم وتوفير التعليم. (Gold & Szemerenyi, 1997 : 200)

ولإثبات أن المرء مهمل فلا بد أن يكون هناك ارتباط بين فعل المدرسة وأداء التلميذ. فدعوى التلميذ بالإهمال ضد المدرسة ستنجح فقط إذا استطاع أن يظهر أنه قد كان هناك إهمال من قبل المعلم أو موظف آخر، وأن هذا الإهمال قد أدى إلى إصابة التلميذ. فالإهمال هو الفشل في فعل ما يفعله الإنسان العاقل إذا وجد في نفس الظروف، أو فعل ما لا يفعله الإنسان العاقل إذا وجد في نفس الظروف. فالعقل هي الكلمة المحورية هاهنا (Croner, 1996: 3 -51). وترتبط بعض القضايا الأساسية بما يلي:

- شروط المباني المدرسية.
- الأمان في الفصل وفي ميدان اللعب.
- الإسعافات الأولية والقضايا الطبية الأخرى.
- الإشراف والتعليم – الممارسة المنتظمة والمستحسنة.

وفي أغلب الأحوال ينظر إلى الأمن على أنه التأكد من أنه لا توجد أي مخاخر بدنية. والاستخدام المتزايد للفصل الخارجي (الأنشطة الخارجية) يوسع الحاجة لتشمل الظروف المناخية، والتعرض للشمس، والنتائج المصاحبة لذلك.

وتستند معظم البراهين على التلميذ. فينبغي إثبات الإهمال من خلال التوازن بين الاحتمالات؛ وتضمين جميع أشكال الدليل المكتوب، وثائق وسياسات المنهج، وأحكام الشاهد، والصور، والسجلات السابقة، وسجلات الحادث، .. الخ. فالممارسة المنتظمة والمستحسنة تنمو عبر الزمن وتؤثر على قرار المحاكم لما يعتبر مستويات مقبولة للرعاية. ولا يصل معظم دعاوى التعويض للمحاكم. ومع ذلك فإنها خبرات مؤلمة لكل من تشملهم. ويقترح كرونر (Croner, 1987) أنه في الحالات التي يدعى فيها الإهمال فإن هناك سؤالين تجب الإجابة عليهما لتقرير الإهمال:

1 – هل واجب الرعاية مستحق للمدعي؟

2 – هل فشل الشخص الذي أقيمت الدعوى ضده بسبب ما فعله أو بسبب ما لم يفعله؟

ويتم إثبات الإهمال إذا كانت الإجابة على كلا السؤالين بنعم.

ولا يتوقع من المعلمين أن يفعلوا المستحيل؛ فهم لا يستطيعون حماية الأخفال من جميع الأخطار المدركة خوال الوقت. وليس من الإنصاف أن يلقى عليهم باللوم تلقائيا.

ويقدم برونيل (Brownell, 1993: 32) مجموعة من الأسئلة التي تستخدم للتأكد من أن المدرسة كانت مهملة أم لا:

- هل كان من الممكن منع الحادث؟ وبعبارة أخرى هل كان من الممكن التنبؤ بالحادث؟
- هل كان النشاط الذي كان الأخفال يمارسونه ملائما لسنهم؟ وهل كانت الأدوات والتجهيزات المستخدمة ملائمة لسنهم وخبرتهم؟
- هل قدمت للأخفال التحذيرات الكافية بخصوص خطورة إساءة استخدام الأدوات؟
- هل المؤسسة تتبع الممارسة العادية المقبولة؟

- هل كان المدرس المشمول بالدعوى يتبع سياسة المدرسة والمؤسسات التعليمية المحلية LEAs ؟
- هل تلقى الطفل اهتماما سريعا وفعالا بعد الحادث؟

ولإثبات الحالة ضد المدرسة أو المعلم فمن الضروري أن نظهر أن الشخص المدعى عليه (مؤسسة التعليم المحلية LEA، مجلس المقاطعة) مدين للمدعي (الشخص المتضرر) بواجب الرعاية، وأن الواجب قد تم خرقه، وأن الإصابة نتجت عن خرق الواجب. وتحدث الإصابة الشخصية في ظروف لا يكون فيها أي واحد مذنبا من الناحية القانونية. وفي مثل تلك الحالات يمكن أن يتم التعويض فقط من خلال غطاء تأميني معين. وعلى نحو متزايد تشجع المدارس الآباء على التأمين على أبنائهم ضد تلك الحالات. وينبغي أن يكون المعلمون من الحكمة بالقدر الذي يكفل لهم أن يتولوا المسؤولية الشخصية عبر عضوية اتحاد أو ما شابه.

ولنتذكر أن المدارس لا يتوقع منها أن تفعل المستحيل ولكن يتوقع منها فقط أن تمارس عملها على نحو يتسم بالتمكن والمعقولية، ولا يتوقع من المعلمين الكمال، وإنما يتوقع منهم أن يطبقوا مهاراتهم إلى مستوى مقعول يتناسب مع عمرهم وخبرتهم ومستوى تأهيلهم العام. ومع ذلك، فإذا أدى المعلمون واجبات وراء خبراتهم وعلى نحو ينقصه الكفاءة فإن المدرسة يمكن أن توصم بالإهمال في التلف أو الضرر الذي يلحق بالتلاميذ كنتيجة لذلك القصور.

من الطبيعي بعد الحادث أن يحصل الآباء على بعض النصائح القانونية من محامٍ محلي إذا قرروا رفع دعوى. وفي هذه الأيام يستخدم كثير من المحامين الإذاعة المحلية، والصحف المجانية، والصحف القومية والمحلية للإعلان عن خدماتهم، ولدعوة القراء للحصول على استشارة مجانية لتحديد ما إذا كانوا يستحقون التعويض أم لا. ولا شك أن المساعدات القانونية وظهور مبدأ إذا لم تكسب القضية لا تدفع أتعاب قد شجع الكثيرين على متابعة الإهمال آملين أن يحصلوا على أي شكل من أشكال التعويض. وعندما يتم اتخاذ القرار بالتقدم، وعندما تدور عجلة القانون فإن المحامين الموكلين عن المتضررين سيبحثون عن رأي

الخبير. وذلك الرأي سيوجه المحامي إلى ما إذا كان من الملائم أن يواصل دعواه أم لا.

الشاهد الخبير:

الشهود الخبراء سلطات مستقلة توظف لإعداد تقرير عن حادثة. وقد ازدهرعمل الشاهد الخبير نتيجة للزيادة في الدعاوى المرفوعة في السنوات الأخيرة. ولدى الجمعية البريطانية للمستشارين والمحاضرين في التربية البدنية (BAALPE) مؤسساتها الخاصة التي تقوم بعمل الشهود الخبراء. ولا يوفر ذلك شبكة عمل من الاتصالات والدعم فحسب ولكنه يقدم أيضا تطورا مهنيا من خلال سلسلة من البرامج التدريبية التي تشمل التميز في كتابة التقارير، مهارات كاتب الجلسة بالمحكمة، ومهارات الفحص العرضي. ولدى الشهود الخبراء اهتمام بإدارة وضبط الصحة والأمن، والأهم من ذلك أنهم مهنيون ذوو خبرات بالمعلومات الواسعة والعميقة في مجالات معينة. ولا يعرفون فقط بل يفهمون أيضا خريقة العمل المقبولة، وما هو مقبول في ضوء الممارسة المنتظمة والمقننة. ولديهم القدرة على التفكير في الحادثة محددين الموضوعات الأساسية. ولديهم أفكار، إذ ينظرون إلى الحقائق ويقلبون جميع الاحتمالات على كافة وجوهها، ويقدمون مادتهم بطريقة تجعل القارئ العادي يفهمها. وعند إعداد تقريرهم فإنهم يشاورون ويراجعون الدعاوى الحديثة قبل أن يختتموا رأيهم المهني.

وكما سبقت الإشارة، فإن معظم الحالات يتم حلها خارج المحكمة. وذلك لأن كلا من المدعي والمدعى عليه يشركون شهودهم الخبراء الذين يقومون بإعداد تقرير مفصل يقدم رأي مهني بخصوص ما إذا كانت الحادثة تعود للإهمال أم لا.

تقرير الخبير:

حتما سيقدم الشهود الخبراء تقاريرهم بأشكال مختلفة. ومع ذلك فهناك بعض المجالات الرئيسية التي يتعامل معها جميع الخبراء بطريقة نظامية. ويقدم شكل (2) بعض الأمثلة